

رئيس التحرير المسؤول
العهد منير عقيقي

الفساد حاكماً على لبنان

والقوى السياسية سكتت عن السياسات المتبعة في اعطاء العقود للشركات التي تدفع الرشى وليس للتي تقدّم العروض الافضل.

الفساد في لبنان صار مقرونا اليوم بالصعوبات المالية والمادية والهدر التاريخي للثروات الوطنية، بالاضافة الى وجود منظومات قانونية، الجيد منها غير مطبق بفاعلية، والسيئ لا توجد حوله ارادة سياسية لتغييره وتطويره.

مع اقرار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التي اقراها مجلس الوزراء في 12 ايار 2020 والتي عملت على اساس التشخيص الواقعي للمشاكل، وحددت لنفسها ثلاثة اهداف هي "تعزيز الشفافية وتفعيل المساءلة ومنع الافلات من العقاب"، لم يحدث اي تقدم لجهة التطبيق بحيث بقيت المنظومة المهيمنة هي نفسها التي ترعى هذا الفساد، وراحت تكرسه بكل الصيغ لكي تحافظ على مكتسباتها المالية والسلطوية والطائفية. وبالتالي اصبح من المستحيل تطبيق اي من القوانين التي من شأنها انتشارال البلد من الانزلاق الذي بقي مقنعا حتى تكشفته اوجهه في السنتين الاخيرتين، فدخل لبنان في وحول الفقر والانهيار. الحديث عن غياب الارادة والادارة، وعن عدم وجود نيات اصلاحية لدى الطبقات الحاكمة في القطاعين العام والخاص لم يعد مجديا، لأن ما وصلت اليه حال المواطن اللبناني، الشريك في الفساد من خلال تجديد الولاء للفاستدين والاحتماء بهم، يجعل الحلول مستحيلة. والاستحالة هذه تبقى قائمة طالما ان مبدأي المساءلة والمحاسبة غائبان عن مجلس النواب، في حين ان السلطات التنفيذية المتعاقبة هي تعبير عن التيارات والحزاب المتمثلة في البرلمان.

لبنان كله في مهب الريح، واصبح الحديث عن اصلاحات ومكافحة الفساد مثابة تنظير يومي، لا شيء جديرا في التفكير فيه حاليا للخروج من المأزق الكبير الا في اعادة هيكللة الدولة ومؤسساتها، وسنّ قوانين متطورة على قياس الدولة، وليس على قياس الزعامات والطوائف.

لم يعد خافيا على احد ان لبنان يندرج بين الدول الاكثر فسادا على مستوى العالم. يحصل هذا وسط ازمات مالية واقتصادية بنوية، تكاد تصير عصبية على الحل، ناهيك بانها اطاحت تركيبته المجتمعية، وفي ظل تقييد تام لدور القضاء والاجهزة الرقابية.

الفساد في لبنان ليس ظرفيا ولا طارئا على عيش اللبنانيين، بل هو فساد بنوي يرتكز على ادوات الادارة التي هيمنت عليها المحسوبيات السياسية.

عمليا، لا توجد دول خالية من الفساد. لكن المستوى الانحداري المهول الذي بلغته الادارة اللبنانية ينفي كل ادعاء لبناني عن ان وطننا هو دولة، وانه يسعى الى التحصّر.

في كل دول العالم تتنافس القوى السياسية للوصول الى سدة الحكم، لكنها تجعل من مكافحة الفساد اولوية للجذب الشعبي والانتخابي. في لبنان يحصل العكس، اذ تتنافس القوى السياسية على استثمار الفساد في التوظيف السياسي - الانتخابي - الطائفي - المناطقي، حتى حصل ما حصل من انهيار مدو، وصارت حظوظنا بالخروج منه ضعيفة جدا، ان لم تكن معدومة. امام لحظة الحقيقة المرّة هذه، اختفى الجميع وغسلوا ايديهم من دم هذا الصديق.

ادى تفشي الفساد في لبنان الى اضعاف الاستثمارات الاجنبية، خصوصا مع غياب سياسات اقتصادية واضحة وشفافة تتعلق بالضرائب والخدمات وترشيد الادارة. هذا النقص الفادح في الخطط والبرامج الاقتصادية ليس مقصورا على حكومة بعينها، او على فريق سياسي في ذاته. فالجميع شارك وشاهد وانخرط في تسويات بدأت منذ تسعينات القرن الماضي حتى العام 2018، علما ان كل الجهات الدولية المانحة كانت تدعو لبنان الى ترشيح القطاع العام وبناء اقتصاد منتج. لكن ما حصل اننا جميعا انخرطنا في الاقتصاد الريعي، وسكتنا عن سلوك استدانة مخيف بدأ منذ اللحظة الاولى لقرار وثيقة الوفاق الوطني.

كان داء "غب الطلب" يتفشى على حساب المناقصات الشفافة، وكل ذلك لارضاء زعماء الطوائف والازقة. الآن سقط لبنان وجاع الجميع، لكن لا يوجد من يُخرجنا من النفق الطويل الذي دخلناه. الكل يتبرأ فيما معدلات الفقر والعوز ترتفع بشكل هستيري. كل الاجهزة الرقابية

الى العدد المقبل